التعريف بمعلمة الشيخ زايد

للقواعد الفقهية والأصولية

إعـداد

أ.د.خليفه بابكر الحسن

الخبير السابق بمعلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية

والأستاذ بقسم الشريعة بكلية القانون بجامعة الخرطوم بالسودان

التعريف بمعلمة الشيخ زايد

للقواعد الفقهية والأصولية

التعريف بمعلمة الشيخ زايد

للقواعد الفقهية والأصولية

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

رقم التصنيف: ٢٨١

المـؤلـف : أ.د خليفة بابكر الحسن

عنوان الكتاب: التعريف بمعلمة الشيخ زايد

الموضوع الرئيسي: القواعد الفقهية

بيانات النـشـر: المنتدى الإسلامي

حكومة الشارقة

المنتدى الإسلامي

هاتف: ٠٦/ ٥٦٦٨٨٥٥ براق: ٠٦/٥٦٦٨٨٦٦

ص.ب: ٢٥٦٥٦ الشارقة: الإمارات العربية المتحدة

www.muntada.ae

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فلا شك أن التراث الإسلامي عامة والتراث الفقهي والأصولي خاصة في حاجة ماسة إلى موسوعات علمية حديثة، لجمعه وحفظه وتقريبه للباحث بأسهل الطرق.

من هنا تأتي موسوعة "معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية" في هذا العصر لتلبية هذه الحاجة.

إن شرف هذه الموسوعة وأهميتها أنها أشرفت عليها مؤسسة علمية عريقة هي منظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، بالتعاون مع مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية، شارك في إنجازها مجموعة من علماء المسلمين من بلدان مختلفة متخصصين في هذا المجال.

يحق لنا حقا أن نقول أمام هذا العمل الجبار والإنجاز

العملاق إننا أمام حدث تاريخي في تاريخ علوم المسلمين بما حققته هذه الموسوعة من نقلة علمية ونوعية في مجال البحث الفقهي تذلل الصعاب للباحثين وتثري تجربتهم وتضعهم أمام سيل جارف من المعلومات الفقهية الدقيقة تُنفَق عادة في سبيل جمعها والوقوف عليها الشهور، كما تتميز هذه الموسوعة بعناية وإتقان منقطع النظير.

وإننا إذ نعرف بهذه الموسوعة العظيمة نبتهل إلى العلي القدير أن يرحم مؤسس هذه الدولة الشيخ زايد بن سلطان الذي تَحْمِلُ هذه المعلمة اسمه باحتضانها والتكفل بتمويلها ورعايتها.

إن هذه المعلمة تمتاز بالإبداع والابتكار والإضافة العلمية والجدة من جوانب عدة، تتضح معنا في ثنايا هذا البحث، ولكن من الجدير بالذكر أن نبين أن أركان هذه المعلمة بنيت على أربعة أركان أساسية، وهي:

- القواعد الفقهية
- الضوابط الفقهية
- القواعد المقاصدية
- القواعد الأصولية.

التعريف بالمحاضر:

الدكتور: خليفة بابكر الحسن أزرق.عالم وباحث متخصص في الفقه وأصوله خريج الأزهر.

حصل على الماجستير من جامعة الأزهر(تخصص أصول الفقه) من كلية الشريعة والقانون ١٩٦٨ م.

وعلى الدكتوراه في الشريعة الإسلامية (أصول فقه) من جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون ١٩٧٢م.

تقلد عددا من الوظائف العلمية حيث عمل محاضرا وأستاذا مشاركا بجامعة الخرطوم، ورئيسا لقسم الشريعة.

وأستاذا مشاركا، فأستاذا ورئيسا لقسم الشـريعة بكلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة.

ووكيلا ثـم رئيسـا لقسـم الشـريعة ثـم عميـدا لكليـة الدراسات الإسلامية والعربية بدبي.

وأستاذا ومشرفا على الدراسات العليا بكليـة الشـريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة.

عمل مساعدا قضائيا بالمحـاكم الشـرعية السـودانية ١٩٦٥ - ١٩٦٦م.

وهو خبير في عدة مؤسسات علمية؛ خبير بمجمع الفقـه الإسلامي الدولي بجدة.

سكرتير تحرير مجلة الشريعة والقانون التي تصدرها كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات، ثم رئيسا لتحرير مجلة الدراسات الإسلامية والعربية بدبي.

عضوية لجنة إعداد قـانون الأحـوال الشخصـية بدولـة

الإمارات العربية المتحدة.

له إنتاج علمي غزير غالبه حول علم أصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامي، من تلك المؤلفات:

- الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين.
- تخصيص النصوص بالأدلة الاجتهادية.
- مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام.
- دراسات في الشريعة الإسلامية مع المقارنة بقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.
- دراسات في أصول الفقه.
- دراسات في تاريخ المذهب المالكي.
- دراسات في قضايا الثقافة والاقتصاد الإسلامي.
- فلسفة مقاصد التشريع في الفقه الإسلامي.
- تاريخ التشريع الإسلامي ومصادره "كتاب جامعي".

❖ مباحث الحكم الشرعي والأدلة المتفق عليها عند الأصوليين. (كتاب جامعي) بالاشتراك مع أ.د وهبة الزحيلي.

❖ مقاصد الشريعة الإسلامية والقواعد الفقهية. (كتاب جامعي).

❖ الاجتهاد بالرأي في مدرسة الحجاز الفقهية، رسالة دكتوراه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الأمين، وعلى آله وصحبه الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

سعادة الفاضل الأستاذ ماجد عبدالله بوشليبي الأمين لعام للمنتدى الإسلامي بالشارقة، الأخوة الأفاضل من العلماء والمتخصصين وطلاب العلم ورواد المنتدى الإسلامي.

أحييكم جميعاً تحية من عند الله مباركة طيبة: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وأشفع ذلك بشكري للمنتدى الإسلامي لدعوته الكريمة للحديث عن إنجاز علمي كبير ومشهود هو معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية. وهي دعوة أثيرة ومواتية ومباشرة لاعتبارات:

أولها: أن سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي

عضـو المجلـس الأعلى لاتحـاد دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة – حاكم الشارقة يـولي العلـم والمعرفـة اهتمامـاً ملحوظاً عن طريق إنشـائه ورعايتـه المبـاشرة لدور العلـم سواء كان ذلك على مستوى التعليم الأساسي والعـام أو على مستوى التعلـيم العـالي في الجامعـات ومعاهـد التـدريب والدراسات المتخصصة، أو كان ذلك على مستوى منتـديات التثقيف الحر الحكومية والمدنية مما جعـل الشـارقة بحـق محضنا للعلم والفكر والثقافـة، ومـن بـين تلـك المناشـط والمعالم المنتدى الإسلامي بالشارقة، وفضلاً عن ذلـك فـإن سمو الشيخ الدكتور سلطان يريد لتلك المناشـط دائمـاً ان تسعى لأداء أدوارها ومهامها بسلاسة في إطار من التوازن لا يطغى فيـه العلـم التقـني التطبـيقي على المعـارف المعنويـة الأصيلة التى تصون العلم المادي وتحميه بل وتغذيه وتحفزه ليكون علماً ممتداً نافعاً للحياة والإنسان.

ثانياً: أن المعلمة كحدث علمي وفكري وثقافي وحضاري

كبير تلتقي مع المنتدى في أهدافه وغاياته ومقاصده.

ثالثاً: أن العام الحالي ٢٠١٤ م هو عام الثقافة الإسـلامية في مدينة الشـارقة، ولا شـك أن الحـديث عـن المعلمـة وهـو موضوع المحاضرة يمثل جزءاً من تلـك الثقافـة في مـداها الحاضر، وفي تاريخهـا الطويـل الـزاهي الذي يتمـيز بـالقوة والنصاعة، والأصالة والإبداع.

وفي كل الأحوال فسيكون حديثي عن المعلمـة مركـزاً في إطار الخطة التي رتبتها أمانة المنتدى لذلـك بحيـث يغطـي ويشمل الموضوعات الآتية:

١) تاريخ المعلمة والجهود المبذولة فيها.

٢) أهميتها.

٣) كيفية التعامل معها والاستفادة منها.

٤) الإضافة العلمية التى حققها ويحققها هـذا المشـروع العبقري للعلوم الإسلامية.

كما أن حديثي وبياني لتلك الموضوعات يـأتي على الوجـه الآتي:

المحور الأول: تاريخ المعلمة والجهود المبذولة فيها

يحسن بي في مستهل حديثي عن هـذا المحـور أن أعـرف بالمعلمة نفسها من حيث المصطلح والمحتويات، ولا يغيـب عن البال أن المعلمة اسم مكان، ومشتقة من العلـم وفعلـه علم، وعلى هذا فالمعلمـة مـكان العلـم ووعاؤه، وبإضـافتها للقواعد الفقهية والأصولية يكـون المـراد بهـا الـوعاء أو الكتاب أو الموسوعة الحاوية لتلك القواعد.

ولعله لا بد من الإشـارة في هـذا الصـدد إلى أن المعلمـة كانت في بدايـة نشـأتها مشـروعاً وكانـت تسـمى بمعلمـة القواعد الفقهية إلى سـنة ٢٠١٠ م حيـث كملـت تسـميتها بنسبتها إلى سمو الشيخ زايد بـن سـلطان آل نهيـان رحمـه الله، كمـا توسـع فيهـا بحيـث تشـمل كل أوجـه القاعديـة وصنوف الكليات الفقهيـة التشـريعية، فتغطـي القواعـد

الفقهية والأصولية والمقاصدية والضوابط الفقهية.وقد صدرت المعلمة مكتملة في طبعتها الأولى ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣ م في نسخة ألكترونية وأخرى ورقية تقع في واحد وأربعين جزءاً وتحتوى على ما يقارب (٣٠٠٠) قاعدة مع شرحها والاستدلال عليها وإيراد تطبيقاتها المتنوعة المتولدة عن فكرتها.والمعبرة عن كليتها وحاكميتها، وبذلك جاءت المعلمة في أجزائها الكثيرة على النحو الآتي:

١- الجزءان الأول والثاني في المقدمات العامة والمقدمات العلمية المعرفة بكل قسم من أقسامها.

أما المقدمات العامة: فهي المقدمات المعرِّفة بالمعلمة ووظيفتها ودورها العلمي، كما عرفت بالعلماء من الخبراء والباحثين المشاركين في إعدادها وصياغتها. وتتصدر هذه المقدمات مقدمة لسمو الشيخ نهيان بن زايد آل نهيان رئيس مجلس أمناء مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية بأبوظبي، تليها مقدمة لمعالي

البروفسير أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، ومقدمة لمعالي أ.د صالح بن عبدالله بن حميد رئيس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ومقدمة لمعالي الدكتور أحمد خالد بابكر أمين عام مجمع الفقه الإسلامي الدولي ورئيس اللجنة العلمية للمشروع، ومقدمة لسعادة المدير العام لمؤسسة زايد بن سلطان للأعمال الخيرية والإنسانية الاستاذ أحمد شبيب الظاهري، ومقدمة لسعادة رئيس اللجنة المشتركة الاستاذ حمد سعيد الجروان الشامسي، ومقدمة للشيخ أحمد بن حمد الخليلي المفتي العام لسلطنة عمان، ومقدمة للشيخ محمد علي التسخيري الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ومقدمة للأستاذ الدكتور جمال الدين عطية المدير الأول للمشروع، ومقدمة للأستاذ الدكتور أحمد الريسوني مدير المشروع، بالإضافة إلى دليل العمل في المعلمة وآلياته.

أما المقدمات العلمية: فقد اشتملت على مقدمات

للقواعد الفقهية غطت تعريف القاعدة الفقهية والفـروق بينها وبين المصـطلحات ذات الصـلة، وصـياغة القاعـدة الفقهية من حيث مقوماتها وشروطها، ومصـادر القاعـدة الفقهية، وأنواع القواعد والعلاقات بين نصوص القواعـد. وأهمية القواعد الفقهية والاختلاف في القواعد الفقهيـة، وحجيـة القاعـدة الفقهيـة، وتطبيـق القواعـد الفقهيـة، والاستثناء من القواعد الفقهية وتاريخ القواعـد الفقهيـة، ومقدمة عن القواعد الأصـولية، ومقدمـة عـن الضـوابط الفقهية، ومقدمة عن قواعد المقاصد.

٢- الأجزاء من (٣) إلى (٥) في المبادئ العامـة والقواعـد المقاصـدية وهي (٣) أجـزاء، وقواعـدها (١٣٦) قاعـدة مقاصدية بالإضافة إلى المبادئ العامة.

٣- الاجـزاء مـن (٦) إلى (١٨) في القواعـد الفقهيـة، وقواعدها (١٠١٩) قاعدة فقهية وهي (١٣) جزءاً.

٤- الاجـزاء مـن (١٩) إلى (٢٦) في الضـوابط الفقهيـة، وضوابطها (٦٣٦) ضابطاً وهي (٨) أجزاء.

٥- الأجـزاء مـن (٢٧) إلى (٣٣) في القواعـد الأصـولية، وقواعدها (٥٠٠) قاعدة وهي (٧) أجزاء.

٦- الفهـارس، وهي (٨) أجـزاء كالآتي: فهـرس الآيـات القرآنية، فهرس الأخبار، فهرس الأعلام، فهـرس القواعـد الألفبائي، فهـرس القواعـد على جـذور الكلمـات، فهـارس المصادر و المراجع، فهرس الموضوعات.

وجملة الأجزاء (٤١) جزءاً، وهي كالآتي:

(٢) مقدمات.

(٣) قواعد ومبادئ مقاصدية.

(١٣) قواعد فقهية.

(٨) ضوابط فقهية.

(٧) قواعد أصولية.

(٨) فهارس.

أما عدد قواعد المعلمة فبلغ ألفين ومائتين وإحدى وتسعين قاعدة، مضافاً إليها المبادئ العامة في المقاصد التى ليس لها رقم تسلسلي، والله أعلم.

وبعد التعريف بالمعلمة أدلف للحديث عن تاريخها والجهود المبذولة فيها وهو جوهر هذا المحور، وفي ذلك أذكر أن المعلمة كفكرة يمكن مدها إلى إنشاء مجمع الفقه الإسلامي نفسه الذي صدر القرار بإنشائه سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨١ م من منظمة المؤتمر الإسلامي حسب تسميتها آنذاك، وكان ذلك في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (دورة فلسطين والقدس) وقد كان من بين مهام المجمع وضع معجم للمصطلحات الفقهية ييسر على المسلمين إدراك معانيها لغة واصطلاحاً، وكتابة الفقه الإسلامي بطريقة تيسر للدارس والناظر أخذ ما يحتاجه منه، وذلك بوضع موسوعة فقهية شاملة.

وتأكدت هذه الفكرة في الدورة الأولى لمجمع الفقه

الإسلامي المنعقدة بمكة المكرمة في عام ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م وهي الدورة التي تمت فيها دراسة نظام المجمع ووضع خطته التنفيذية لإنجاز مشروعاته ومن بينها (معلمة القواعد الفقهية)، وفي الدورة الثالثة التى انعقدت بالأردن في سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م صدرت التوجيهات لتنفيذ المعلمة ضمن مشروعات أخرى أوصت بها الدورة المشار إليها، كما تم تفعيل هذه التوصية في سنة ١٩٩٤ م حين تبنت مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية المشروع وتكفلت بتحمل نفقاته المالية.

ومن ثم صدر قرار مجلس أمناء المؤسسة ورصدت للمشروع (٢٥٠) ألف دولار، وكلف أمين المجمع آنذاك الشيخ الحبيب بن الخوجة - رحمه الله – بالبدء في العمل، فكلف سماحته بعض العلماء باستخراج القواعد الفقهية من الكتب المعتمدة في كل مذهب، و من الجدير بالذكر أنه صدر قرار في الدورة التاسعة لمجمع الفقه بأبو ظبي التي

عقــدت في ســنة ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م بالمضـــي في الخطــوات التنفيذية لإعــداد المعلمــة مــع الاســتفادة مــن الحاســوب والآليات التقنية في هذا الإطار، غير أن هذه الفترة لم تــدم طويلاً لحدوث تغيرات إدارية.

وفي عام ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٠٠٢م بعث المشروع مرة أخــرى، وأبرم بشأنه برتوكول بين المجمــع والمؤسســة بإنشــاء لجنــة مشــتركة مهمتهــا الإشراف والمتابعــة ووضــع السياســات اللازمة لحركة المشروع، كمــا تــم اختيــار مــدير تنفيــذي للمشروع هــو الأســتاذ الدكتــور جمــال الديــن عطيــة مــن جمهورية مصر العربية، وهو من الذين ســبق لهــم العمــل في هذا الحقل حيث عمل في الموسوعة الفقهية بالكويت ردحا من الزمن، وتبع ذلــك تعيــين بعــض البــاحثين المتفــرغين للعمل في المشروع، واستأجر له مقر بمنطقة الحمــراء بجــدة بالمملكة العربية السعودية.

وفي إطار الحركة التنشيطية للمشــروع عقــدت نــدوة في

عام ٢٠٠٢م نفسه من الخبراء والعلماء المختصين لوضع الخطة التنفيذية للمشروع، مع ملاحظة أن الطموح في هذه المرحلة دخله تجديد تمثل في استخراج القواعد من كتب الفقه والأصول والمقاصد الأساسية نفسها بالإضافة إلى كتب القواعد وكتب تخريج الفروع على الأصول، فضلاً عن تجديد أخر وهو عدم الاقتصار في جمع القواعد على المذاهب الفقهية السنية الأربعة وحدها، وإنما تخطى الأمر ذلك إلى المذاهب الثمانية بإضافة المذهب الظاهري، والزيدي، والإمامية، والإباضية، لمجموعة المذاهب الفقهية، وكانت الكتب التي تقرر النظر فيها لاستخراج القواعد تبلغ (٦٤٠) مرجعاً ضمت (٣٠٠٠) مجلداً.

وقد استدعى هذا الوضع الاستعانة بمستكتبين خارجيين مع الاستعانة بالمرجعيات المذهبية في إيران. ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بسلطنة عمان، وقد تمخض عمل هاتين المرجعيتين عن تكوين لجان خاصة بها جمعت

الأولى منها القواعد الفقهية مع شرحها في مجلدين والقواعد الأصولية في مجلد واحد، وطبعت هذه المجلدات الثلاث، كما تم استخراج القواعد الإباضية وشرحها وطبعت في أربعة أجراء.

وفي خصوص آليات العمل وطريقته وضعت إدارة المعلمة مذكرة تعريفية بالمشروع كما وضعت دليلاً للعمل وصممت نموذجاً لاستخراج القواعد وشرحها يبدأ برقم النموذج ثم ببيانات الكتاب والطبعة والمجلد ثم نص القاعدة والصيغ الأخرى التى ترد بها القاعدة، ثم القواعد الأخرى ذات العلاقة بالقاعدة مع بيان وجه العلاقة، ثم شرح القاعدة وأدلتها، ثم تطبيقات القاعدة والاستثناءات متى وجدت.

وبعد ورود النماذج من المستكتبين يكلف أحد الباحثين بمراجعتها ثم توضع في الحاسوب، ويخصص لكل قاعدة ملف خاص بها يسمى بملف القاعدة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المرحلة كانت مرحلة البيانات

حيث قامت استراتجية إدارة المعلمة على:

١) مرحلة جمع البيانات.

٢) مرحلة صياغة القواعد.

٣) مرحلة المراجعة والإعداد النهائي للمشروع.

وبعد مرحلة البيانات هذه وفي سنة ٢٠٠٦ م تم تعيين أربعة خبراء للإشراف على مرحلة الصياغة وهم الاستاذ الدكتور أحمد الريسوني، والأستاذ الدكتور محمد الروكي من المغرب، والأستاذ الدكتور علي أحمد الندوي المقيم بالمملكة العربية السعودية، والأستاذ الدكتور خليفه بابكر الحسن.

وكلف كل واحد من الخبراء المذكورين بالإشراف على قسم حسب تخصصه حيث أشرف الأستاذ الدكتور أحمد الريسوني على قسم المقاصد، والأستاذ الدكتور محمد الروكي على قسم القواعد الفقهية، والأستاذ الدكتور علي أحمد الندوي على قسم الضوابط الفقهية، والأستاذ الدكتور

خليفه بابكر الحسن على قسم القواعد الأصولية.

وقسم الباحثون على أقسام المعلمة المذكورة بحسب تخصصاهم وخبراتهم، وتم استخراج الملفات وتوزيعها على الأقسام بحسب تخصصاتها للصياغة، ولضبط الزمن وميزانية العمل تقرر أن يقوم كل باحث بصياغة خمس قواعد في الشهر، وكلف المشرف على القسم بالمراجعة وبعد الاعتماد تحال القواعد المصوغة إلى اللجنة العلمية للاعتماد النهائي.

ومن الجدير بالذكر هنا أن إدارة المعلمة كانت تقوم على اللجنة المشتركة وهي اللجنة التي سبق ذكرها وتضطلع بوضع السياسات العامة بالمعلمة، وهي مكونة بعدد متساو من الأعضاء بين مؤسسة زايد الخيرية والإنسانية بأبوظبي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ويرأسها ممثل المؤسسة، وكان الرئيس الأول لها الأستاذ الدكتور عز الدين إبراهيم المستشار الثقافي بمؤسسة الرئاسة بأبو ظبي – رحمه الله –

ثم خلفه الأستاذ حمد سعيد الجروان عضو مجلس أمناء المؤسسة، كما تولى الأستاذ عبد الحميد عبد الحي المستشار بمؤسسة زايد أمانة سر اللجنة المشتركة ومهمة التنسيق بين المؤسسة والمجمع والمعلمة.

واللجنة العلمية وتتكون من الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي رئيساً والمدير التنفيذي للمشروع. والخبراء الأربعة المشرفين على أقسام المعلمة، ولجنة الخبراء ورئيسها مدير المعلمة، وتضم الخبراء الأربعة المشرفين على الأقسام العلمية.

وقد بذلت هذه اللجنة مجهوداً كبيراً حيث عقدت ما يربو على المائة اجتماع للتدارس والتفاكر، كما ينبغي التنويه إلى أن صياغة القواعد الفقهية رافقتها كتابة مقدمات علمية بلغت أربعة عشرة مقدمة كتب بعضها مستكتبون خارجيون من العلماء المشهود لهم بطول الباع في تخصصاتهم. وتمت مراجعتها بواسطة لجنة الخبراء واللجنة العلمية، كما كتب بعضها الخبراء الأربعة في المعلمة

وخضعت هي الأخرى لآلية التقييم المعمول بها في المعلمة.

أما تخريج الأحاديث النبوية فقد عين له متخصص في مادة الحديث، كما عين أحد المتخصصين في المذهب الزيدي من اليمن لمراجعة المسائل الخاصة بالفقه الشيعي، وآخر من سلطنة عمان لمراجعة فقه الإباضية في المعلمة، كما كلف أحد الباحثين من ذوي الخبرة بإعداد تراجم الأعلام غير المشهورين الذين ورد ذكرهم في المعلمة، ومن ثم إعداد فهارس المعلمة بالاشتراك مع ثلة من الباحثين الداخليين تم تكليفهم بإعداد الفهارس.

كما أنه لابد من الإشارة هنا إلى أن كل قسم من أقسام المعلمة قد صُدِّر بمقدمة موجزة عن قواعد القسم غير المقدمة العلمية التي وضعت مع المقدمات العلمية في جملتها، وهي مقدمة مباشرة تبين طبيعة القواعد التي صيغت وأبوابها وتقسيماتها لتكون مدخلا مباشراً لقواعد ذلك القسم.

على أنـه لا بـد مـن الإشـارة هنـا أيضـا إلى أن تصـنيف القواعد قـام على البـدء في القواعـد المقاصـدية بالمبـادئ العامة للتشريع والأصول الأخلاقية، ثم القواعد المقاصدية بالمعنى الاصطلاحي.

أما القواعد الأصولية فقد صنفت على أسـاس التقسـيم الأصولي المتعارف عليه مع تصديرها بقواعد منهجيـة هي قواعد المقدمات في الكتب الأصولية، ثـم قواعـد الحكـم الشرعي، وقواعد الأدلة الشرعية، وقواعد تفسير النصوص، وقواعد الاجتهاد والتقليـد، وقواعـد التعـارض والترجـيح والنسخ، والقواعد الفقهيـة صـنفت على أسـاس درجتهـا: قواعد كبرى، وقواعد كبيرة، وقواعـد متوسـطة، وقواعـد صغرى.

والضوابط صنفت على أسـاس أبـواب الفقـه لارتباطهـا المباشر بحسب طبيعتها وصلتها بتلك الابـواب – ضـوابط الطهارة – الصلاة، الزكاة – الحج، الخ....

هذا ولا بد من بيان أن مرحلة الصياغة أعقبتها مرحلة المراجعة لكل القواعد من محكمين خارجيين في كل تخصص من تخصصات القواعد، كما سبقت ذلك -كما ذكر- مرحلة مراجعة داخلية من قبل المشرفين على الأقسام العلمية ومتابعة لجنة الخبراء.

المحور الثاني: أهمية المعلمة

ليس ثمة شك في أن المعلمة كعمل علمي موسوعي كبير ورائد هدف إلى تجميع القواعد التشريعية بمختلف أنحائها: منهجية وفقهية ومقاصدية في صعيد واحد، مع اهتمامه بالضوابط الفقهية وهي الكليات التي ترجع إلى باب واحد عملٌ له أهميته وجدواه، كما أنه يعد مفصلاً هاماً في تاريخ معارف التشريع الإسلامي وعلومه في العصر الحاضر، لأن التشريع يستلزم الاجتهاد لملاحقة الأحداث والتطورات التي تغشى الحياة، وهذا الاجتهاد لن ينجح ولن يكون فاعلاً ومثمراً وولوداً ومتوازناً إلا إذا كان قائماً على آلية

ونظام في إطار الوحي الإلهي قرآناً وسنة وهـذا متـوفر بـلا شك ولكنه يحتاج إلى حضور في الأذهان والخواطر، وتمثـل في النفوس.

والقاعدية بمختلف صورها وأنواعهـا هي الـتي تتكامـل لتعطي هذا التصـور، لأن القواعـد أو الكليـات الشــرعية - أيا كانت- مـا هي إلا تجميـع وتكثيـف وتـركيز للفقـه الإسـلامي وأصـوله ومقاصـده ومـرآة صـقيلة عاكسـة له، فالقواعـد الفقهيـة مـثلاً تسـهل وتيسـر إدراك الفقـه الإسلامي في جزئياته وفروعه لأنها في حقيقة أمرها مـا هي إلا انعكاس لتلك الفروع والجزئيات وهذه الكليات تعين في فهم الفقه الإسـلامي رغـم ضـخامته و ثرائـه في جزئياتـه وتفاصيله، كما أنها تلهم بأسلوب كل مذهب من المـذاهب الفقهية ومنهجيته، وهـذا بـدوره يسـاعد في فهـم وتصـور النظام الفقهي والتشريعي في كل مذهب، وذلك يفضي أيضاً بسلاسة إلى المقارنة بين تلك المذاهب فضلاً عن مساعدته

في المقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين المعاصرة محلياً وإقليميا وعالمياً، و هذا يقود أيضاً إلى التقارب الإنساني النافع في حال الاتفاق، والفصال الناجع في حال التقاطع والاختلاف، هذا بالإضافة إلى أن إمكانية التخريج على هذه القواعد بسعة بتطبيقها على المناطات ومجريات الأحداث والوقائع يسعف كثيراً عند انعدام الأحكام الجزئية المباشرة لتلك الوقائع والأحداث.

أما القواعد الأصولية فإنها بما فيها من منهجية دقيقة للاستنباط والتفسير، فإن تركيزها يساعد هو الآخر في انضباط المنهجية الأصولية وسرعة وفعالية مخرجاتها في تطويق الحاجات المعاصرة واستيعابها.

والقواعد المقاصدية بما تهدي إليه من فهم لروح التشريع تعين وتساعد في الموازنات بين الاحتمالات الحكمية المحيطة بحادثة معينة وهكذا دواليك.

انطلاقا من كل ذلك وبتركيز أكثر يمكن إيجاز أهمية هذه المعلمة في الموجهات التالية:

١- أنها تعين الفقهاء والمفتين والقضاة وسائر المشتغلين بالمهن العدلية من المتخصصين في الشريعة والقانون في سرعة التعرف على الأحكام الفقهية واستنتاجها أو النسج على منوالها.

٢- أنها تسهم في أطروحات التقريب بين المذاهب لتصديها لجمع تلك القواعد من المذاهب الفقهية الثمانية مع عدم تعصبها لمذهب من تلك المذاهب بتفضيله على غيره.

٣- أنها تمهد الطريق للانتقال لمرحلة أعلى في منظومة العلوم الإسلامية وهي مرحلة النظريات الفقهية أو الأصولية أو المقاصدية الجامعة.

٤- أنها تثري اتجاهات تقنين الفقه الإسلامي في العصر الحاضر لأن القواعد الفقهية تتسم بالعموم والتجريد

والصلاحية لكل زمان ومكان، والقواعد الأصولية بمنهجيتها وانضباطها تعرف بالمصدرية وترتيبها وتدرجها، وبطرق الاستنباط والتفسير في مستوييه التشريعي واللغوي، والقواعد المقاصدية بما تحمله من معيارية للضروري في حياة الأفراد والجماعات، والحاجي والكمالي في تلك الحياة تفيد التقنين، لأن التقنين لا ينفصل بحال من الأحوال عن ضرورات الناس وحاجاتهم وكمالياتهم، هذا فضلا عن نظام الموازنات الذى سبقت الإشارة إليه.وهو من ثمار دراسة المقاصد الشرعية ونظامها وفلسفتها وترتيبها، والله أعلم بالصواب.

المحور الثالث: كيفية التعامل مع المعلمة، وكيفية الاستفادة منها

تختلف طريقة وطبيعة الاستفادة من المعلمة بحسب صفتها ووضعها، فإذا كانت النسخة المتعامل معها نسخة الكترونية فإن طريقة التعامل معها مبيّنة بوضوح على

القرص المثبت فيه المعلمة، ولا بد من اتباع الخطوات الواردة في هذا الصدد بدقة ليصل الباحث إلى مراده بسهولة ويسر، وسوف تحصل له الاستفادة المطلوبة من المعلمة سواء كانت هذه الاستفادة من المقدمات العلمية النظرية أو من القواعد مجملة أو تفصيلاً بالرجوع إلى قاعدة محددة يريدها، وسواء كانت تلك القاعدة في قسم المقاصد أو الأصول أو قسم القواعد والضوابط الفقهية، وسواء كانت تلك الاستفادة من شرح القاعدة أو من دليلها أو من تطبيقاتها والتخريج عليها.

أما إذا كانت النسخة المرجوع إليها نسخة ورقية فإن التعامل معها يكون بالرجوع إليها بحسب احتياجات المتعامل. فإذا كان غرضه المقدمات العامة أو المقدمات العلمية فإن ذلك يتأتى بالرجوع إليها تحديداً وغالباً ما يحتاج إلى هذا القدر من أجزاء المعلمة الدارسون من طلاب الماجستير والدكتوراة الذين يجعلون أطروحاتهم في

نمط معين من تلك القواعد أو في زمـرة منهـا أو حـتى في قاعدة واحدة من تلـك القواعـد إذا كانـت القاعـدة ذات تشعبات بحيـث تغـني في رسـالة علميـة، فـإنهم يحتـاجون للمقدمات الخاصة بتلك القواعـد وطبيعتهـا ومصـنفاتها ومقوماتها عُموماً ليعيـنهم ذلـك في ولـوج بـاب الدراسـة لموضوعاتهم وهم على معرفة وبصيرة بالنمط الذيـن يـودون دراسته من تلك القواعد وتاريخه ومصنفاته وتقسيماته.

وإذا كانت حاجة الدراسـة للقواعـد نفسـها أصـولية أو مقاصدية أو قواعد فقهية أو ضوابط فإن رجوعـه يكـون للفهارس التي تهديه لتلك القواعـد أو القاعـدة المحـددة المبتغاة كما أنه قد يتراوح بحسب غرضه من الاستفادة بأن يكون من صيغ القاعدة المختلفـة أو مـن القواعـد ذات العلاقة بالقاعدة أو شرح القاعدة أو دليلهـا أو تطبيقاتهـا أو حتى مراجعها.

المحور الرابع: الاضافات التي حققتها المعلمة في مجال العلوم الإسلامية

تتمثل الإضافة التي حققتها المعلمة في العلوم الإسلامية والتي يحق معها أن نصفها بالعبقرية في الآتي:

١) جمع القواعد التشريعية في سفر واحد وإن تعددت أجزاؤه بحيث لا يحتاج الباحث أو الدارس أو حتى المستفيد من باب التعلم والمعرفة إلى الرجوع إلى كل قبيل منها في مراجعه الخاصة به لجمعها كلها في مكان واحد.

٢) تأصيل القاعدة في الفكر التشريعي الإسلامي وبيان أهميتها وتاريخها وتطورها وفلسفتها وعلمائها ومصنفاتها وتقسيماتها من خلال المقدمات العلمية للقواعد التي تصلح بحوثها لتكون مقرراً شرعياً يدرس كمساق جامعي في الدراسات العليا ضمن التخصصات الشرعية.

٣) تقنين قواعد لم يسبق جمعها وتنظيمها ودراستها بشكل مستوعب كالقواعد الأصولية والمقاصدية والضوابط

الفقهية المستخرجة مباشرة من كتب الفقه المعتمدة لا من كتب القواعد الفقهية التي لا تحتوي إلا على قدر يسير من الضوابط مع تأصيل تميزها عن القواعد الفقهية بإعطائها استقلالها وكينونتها.

٤) بيان وشرح المبادئ الخلقية والتشريعية التي ينبني عليها التشريع وتنبثق عنها القاعدة بأنماطها المتنوعة.

٥) إحكام الربط النظري بين العلوم الإسلامية من خلال الحركة الداخلية لدراسة هذه القواعد التي يتآزر في شرحها القرآن الكريم مع السنة النبوية واجتهادات الفقهاء والأصوليين منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم إلى أن ركن الفقه إلى التقليد وضعفت فيه القدرة على الإبداع، والتي يتلاقى في جنباتها عطاء المسلمين في اللغة والمنطق، وتدابيرهم في القضاء والإفتاء لحل مشاكل الناس ومعالجة قضاياهم بصورة دائمة ومستمرة ومتوازنة بالإضافة إلى تحسس أذواق البِيْئات الإسلامية المختلفة وأعرافها

وطبيعة متطلباتها واحتياجاتها الاجتماعية.في الأندلس وفارس وآسيا وإفريقيا وبلاد العرب مشرقاً ومغرباً.

٦) بيان الصيغ المتنوعة للقواعد التي احتوتها المعلمة توسيعا لدائرة المرجعية الخاصة بالقواعد، وهذه إضافة تذكى المقارنة بين القواعد.

٧) بيان العلاقة بين القواعد من خلال بيان العلاقة بين القاعدة محل الدراسة والقواعد المرتبطة بها تأكيد أو تفصيلاً أو تخصيصاً أو معارضة، وهذه الإضافة تؤدي الى الإدراك الدقيق للعلاقات بين القواعد في المذاهب الفقهية الثمانية أو في إطار مذهب فقهي محدد.

٨) الجمع بين التطبيقات الفقهية التقليدية الواردة في كتب الفقه والأصول والمقاصد بالإضافة الى التطبيقات المعاصرة في المصارف الإسلامية والعلاقات الدولية، وأحكام الأقليات داخل العالم الإسلامي وخارجه.

٩) الإسهام في الجهود الرامية لتوحيد المسلمين عن طريق الجمع بين المذاهب الفقهية الثمانية بلا تفرقة أو إقصاء.

وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين...

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة المنتدى	٥
تمهيد	١١
المحور الأول: تاريخ المعلمة والجهود المبذولة فيها	١٤
المحور الثاني: أهمية المعلمة	٢٩
المحور الثالث: كيفية التعامل مع المعلمة، وكيفية الاستفادة منها	٣٣
المحور الرابع: الاضافات التي حققتها المعلمة في مجال العلوم الإسلامية	٣٦
الفهرس	٤١